نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي لعام ٢٠١٥

من القول إلى الفعل: يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن الأهداف الإنمائية

نشرة الصندوق الإلكترونية
١٣ أكتوبر ٢٠١٥

جوزيف شتيغلتز من جامعة كولومبيا يشارك في جلسة نقاش حول جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- يتعين على البلدان الآن وضع الخطط اللازمة لتنفيذ جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥
- زيادة فرص الحصول على التمويل – وخاصة للنساء – ستكون عاملا حيويا
- نظرا للطابع الجماعي الذي يتسم به العديد من القضايا، فإن التعاون الدولي أساسي

ذكرت مجموعة الخبراء المشاركة في ندوة على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة أنه يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات على المستويين القُطْري والجماعي لتعبئة الموارد والدخول في شراكة مع القطاع الخاص حتى تحقق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

اجتمعت باقة من صناع السياسات والأكاديميين وممثلي القطاع الخاص والمنظمات الدولية في ندوة "الاستعداد للانطلاق: تطبيق جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥" لمناقشة أفضل السبل لتحفيز العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تم اعتمادها في سبتمبر المنصرم، والتي ستكون بمثابة مبادئ إرشادية للتنمية العالمية على مدار الخمسة عشر عاما القادمة.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمتها الافتتاحية أمام الندوة التي أُقيمت على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي المنعقدة في ليما، بيرو: إنه "ليس من الصعب تقديم الوعود، ولكن الوفاء بها أصعب بكثير."

المال العام لا يكفي

وقد استهل مدير الجلسة نيكيوي بيكيتشا، الصحفي من جنوب إفريقيا، النقاش بطرح سؤال حول رؤية الخبراء المشاركين في الندوة بالنسبة لأهم الأولويات المطروحة في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥.

وقال جوزيف شتيغلتز من جامعة كولومبيا: "عليك حقا أن تتعامل مع هذا الأمر على نحو شامل". وذكر أن على كل بلد، بالتالي، إجراء حوار وطني حول أهداف التنمية الخاصة بها والتفاعل بين هذه الأهداف المختلفة.

أما ماغدالينا أندرسون، وزيرة المالية السويدية، فترى أن تعبئة الموارد أمر ضروري. وقالت: "إن الأموال العامة لن تكون كافية أبدا لتحقيق الأهداف – ويتعين علينا أيضا العمل مع القطاع الخاص لتعزيز الأموال العامة."

ووافقها الرأي أكينوومي أديسينا، رئيس البنك الإفريقي للتنمية المعين حديثا. وقال إن "إفريقيا تحتاج إلى ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية. لكن لا يتوافر لدينا الآن سوى نحو ٥٠ مليار دولار. وينبغي على بنوك التنمية متعددة الأطراف القيام بجهد أكبر لتعزيز أدوات تقاسم المخاطر التي تتيح للقطاع الخاص إقراض مبالغ كبيرة دون تحمل مخاطر مفرطة. وذكر أن "تقاسم المخاطر هو الذي يتيح للبنك الإفريقي للتنمية الشراكة مع القطاع الخاص."

تعبئة الإيرادات المحلية

رغم اتفاق فريق الخبراء المشارك في الندوة على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص كانت عاملا أساسيا في تنمية البلدان منخفضة الدخل، فقد ذكر البعض أيضا أن الحكومات لا يجب أن تعتمد فقط على مصادر التمويل الخارجية. وقال السيد مين زو، نائب مدير عام الصندوق: إن "هناك الكثير من الإيرادات التي يمكن للبلدان الاستفادة منها،" مشيرا إلى أن صندوق النقد الدولي قد ابتكر أداة جديدة "لتحليل فجوة الإيرادات" تساعد البلدان على تحديد موضع الفجوات في تحصيلها للإيرادات.

وقال شتيغلتز إن البلدان يمكنها النظر في زيادة الضرائب لسد الفجوة، مشيرا إلى أن البلدان التي تفرض ضرائب منخفضة، بمعدل ١٧% مثلا، يمكنها زيادة معدلات الضرائب: "إذا أردت أن تجعل الاستثمار الذي تحتاجه في التعليم والاستثمار والتكنولوجيا على أساس قابل للاستمرار، ينبغي أن تتوافر لديك الإيرادات الضريبية." وأكد السيد زو أنه حتى إذا تعذرت زيادة معدلات الضرائب، هناك سبل لتحسين كفاءة الضرائب عن طريق الحد من الإعفاءات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، وهو ما نجحت فيه فييت نام وتنزانيا.

وذكر أديسينا أنه من المنظور الواقعي، "لا يمكن فرض ضرائب على من يعانون من الفقر الشديد." ويعد منح أصحاب المشاريع المحتملين فرصة الحصول على التمويل أمرا بالغ الأهمية "لمساعدة" شعوب البلدان منخفضة الدخل. وأكد أن هذا هو ما يتعين القيام به قبل بدء الحديث عن الضرائب. وأضاف: "إذا نظرنا إلى القطاع المالي اليوم، سنجد أن من يسدد القروض هم النساء. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراء إيجابي بشأن تمويل النساء في إفريقيا حيث نعمل مع البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر على تخصيص ثلث الأموال التي تقرضها على الأقل للشركات المملوكة للنساء."

وركز أيضا كلافار غاتيت، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، على دور الحكومات في ضمان مشاركة المرأة بفعالية في الاقتصاد. وقال: "إن هناك دور كبير يتعين على البلدان القيام به لضمان سد الفجوة بين الجنسين." وأضاف: "عندما اتفقنا على أن هناك اختلال في التوازن بين الجنسين، أدرجنا في نصوص الدستور أن المرأة يجب أن تحصل على ٣٠% على الأقل من الوظائف في أجهزة صنع القرار."

وذكر أيضا أن الإدماج المالي للمرأة في رواندا يشهد نموا مطردا – ومن أسباب ذلك أن الحكومة قد وضعته ضمن أهدافها (ستتاح فرصة الحصول على التمويل إلى ٨٠% من النساء بحلول عام ٢٠١٧ وإلى ٩٠% منهن بحلول عام ٢٠٢٠).

وأضاف غاتيت: "إذا كان لديك قانون، وكانت لديك أهداف، وكانت لديك مؤسسات (تعزز الإدماج المالي للمرأة)، يمكن سد الفجوة، وستتمكن رواندا من إثبات ذلك."

تحقيق القيمة، توفير فرص العمل

وذكر طوني الميلو، أحد رواد الأعمال النيجيريين الناجحين، أنه إلى جانب تعبئة الإيرادات وتيسير المشاركة الاقتصادية للمرأة، لا يزال يتعين بذل مزيد من الجهود. وقال إن بلاده استفادت من موارد خارجية عن طريق المعونة وعن طريق التدفقات الخاصة. ورغم أن المعونة ساهمت في معالجة بعض القضايا في القارة، فإنها لم تسهم بشكل ملحوظ في تخفيف حدة الفقر أو توفير فرص العمل.

وقال إن الحل يتمثل في الاستثمار الخاص – ويفضل الشراكة بين المستثمرين المحليين والدوليين. وأضاف "نحن قارة قائمة على السلع الأولية، لكننا لا نملك الموارد اللازمة لتجهيز هذه السلع. فسلعنا يتم تجهيزها في الخارج – أي أن القيمة تتحقق خارج إفريقيا وتتم إعادتها. وفي هذه الأثناء نفقد بالفعل فرصة توفير فرص العمل لشعبنا.

وبحثت الندوة أيضا دور المؤسسات المالية الدولية في المساهمة في دفع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

وذكر زو أن صندوق النقد الدولي يتميز بالفعالية من عدة جوانب. فقد قام بطرح مزيد من الموارد من خلال السماح للبلدان منخفضة الدخل باقتراض ما يصل إلى ٥٠% إضافية من تسهيلات الصندوق التمويلية الميسرة بسعر فائدة صفر%. ويقوم أيضا بتكثيف حواره مع البلدان الأعضاء بشأن السياسة الاقتصادية كما يعزز جهوده لمساعدة هذه البلدان على زيادة قدراتها المؤسسية، لاسيما في سياق أهداف التنمية المستدامة.

أما بالنسبة للبنك الدولي، فقد قام المدير المنتدب ورئيس الخبراء الماليين، برتران بادرى، بشرح كيف يرى دور مؤسسته. وقال: "علينا أن نعمل معا. ويمكننا توفير موارد إضافية، كما يمكننا تبادل الابتكارات، وعلينا تيسير الأمور على المستثمرين." وذكر أن البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنوك التنمية الإقليمية، قد أصدر مؤخرا تقريرا بعنوان "*From Billions to Trillions: Transforming Development Finance*". وقال إن الوقت قد حان الآن للانتقال من التريليونات إلى العمل.

روابط ذات صلة:

شاهد الندوة

صندوق النقد الدولي وأهداف التنمية المستدامة

صندوق النقد الدولي والتمويل الإنمائي

صفحة الاجتماعات السنوية